

تعليمات العملة الأجنبية

الفصل الاول

إدخال وإخراج وسائل الدفع الاردنية والاجنبية والذهب

المادة (١) :- يسمح بإدخال وإخراج اوراق النقد والمسكوكات ووسائل الدفع الاردنية والاجنبية والذهب من وإلى المملكة دون أي قيود.

المادة (٢) :- تتم المدفوعات المنظورة وغير المنظورة والمدفوعات الراسمالية دون أي قيود.

الفصل الثاني

تعامل البنوك المرخصة بالعملات الاجنبية

المادة (٣):- يجوز للبنك المرخص أن يحتفظ بعملات اجنبية بما لا يزيد عن (١٥ %) من مجموع التزاماته الخارجية مقابل عمليات الاستيراد الى المملكة بالعملة الاجنبية أو ما يعادل مليون دينار اردني ايهما اكبر وعلى البنك المرخص بيع ما يزيد عن هذه النسبة الى البنوك المرخصة الاخرى في المملكة او الى البنك المركزي خلال اسبوع واحد من تاريخ التجاوز .

المادة (٤):- يسمح للبنوك المرخصة بالقيام لحساب عملائها بإدارة المحافظ الاستثمارية وصناديق الاستثمار المشترك بالعملات الاجنبية والتعامل بالعملات الاجنبية على اساس الهامش ومقايضة الموجودات واي ادوات اخرى وفق تعليمات مذكرات البنك المركزي الصادرة بهذا الشأن .

المادة (٥) :- أ- للبنوك المرخصة شراء العملات الاجنبية من عملائها مقابل الدينار الاردني شراء اجلاً وبدون أي سقوف .

ب- للبنوك المرخصة بيع العملات الاجنبية لعملائها مقابل الدينار بيعا أجلاً لتغطية اثمان المستوردات الى المملكة .

الفصل الثالث

حسابات المقيمين وغير المقيمين

المادة (٦) :- أ- للبنوك المرخصة أن تفتح حسابات لغير المقيمين بالدينار الاردني و/ أو بالعملات الاجنبية على أن تعزز بما يثبت تمتع صاحب الحساب بصفة غير مقيم .

ب- إذا كان الحساب لشخص اردني إكتسب صفة غير المقيم فعليه أن يقدم ما يعزز اقامته في الخارج كل ثلاث سنوات وبخلاف ذلك يتم تحويل الحساب غير المقيم الى حساب مقيم بالعملة الاجنبية .

ج- يجوز السحب والتحويل من حساب غير المقيم دون أي قيود .

المادة (٧) :- أ- يسمح لأي شخص أن يحتفظ لدى البنوك المرخصة بحسابات مقيمة بالعملات الاجنبية دون أي سقف .

ب- يجوز السحب والتحويل من حساب المقيم بالعملة الاجنبية دون أي قيود .

الفصل الرابع

البيانات والتقارير

المادة (٨) :- تعد الإدارات الرئيسية للبنوك المرخصة التقارير والبيانات المتعلقة بحسابات التعامل بالعملات الأجنبية لجميع فروعها على النماذج التي يقررها البنك المركزي .

المادة (٩) :- تزود البنوك المرخصة البنك المركزي بالكشوفات الشهرية التالية:-

أ- إجمالي عمليات تصدير اوراق النقد والمسكوكات الاردنية ووسائل الدفع الاجنبية .
ب- مجموع القروض الممنوحة والاستثمارات في الخارج بالعملية الاجنبية .

ج- مجموع المدفوعات المسدده من حسابات المقيمين بالعملية الاجنبية .

د- إجمالي اثمان البضائع المستوردة الى المملكة والمسددة مقابل دينار اردني .

هـ- إجمالي قيم الاعتمادات المفتوحة والمبالغ المحولة فعلياً لإستيراد بضائع الى المناطق الحرة او المارء بطريق الترانزيت .

و- إجمالي التحويلات لتغطية المدفوعات غير المنظورة المسددة مقابل الدينار الاردني .

ز- كشف بالحسابات التي يتم فتحها لدى مراسليها في الخارج ، .

الفصل الخامس احكام عامة

المادة (١٠) :- للبنك المركزي أن ينشر اسعار شراء وبيع العملات الاجنبية .

المادة (١١) :- تعتبر المناطق الحرة في المملكة كأى بلد اجنبي لاغراض هذه التعليمات .

المادة (١٢) :- يستوفي البنك المركزي عمولة بواقع (٠.٠١ ر) واحد بالالف على التحويلات بالعملة الاجنبية باستثناء تحويلات الجهات الحكومية والمؤسسات العامة والهيئات الدبلوماسية والخيرية .

المادة (١٣) :- يرجع الى البنك المركزي في أى موضوع لم تعالجه هذه التعليمات بالعملات الاجنبية .

المادة (١٤) :- تلغى جميع التعليمات والمذكرات السابقة الصادرة عن البنك المركزي استناداً لأحكام قانون مراقبة العملة الاجنبية المؤقت رقم (٩٥) لسنة ١٩٦٦ والتي تتعارض مع أحكام هذه التعليمات.

* ويعمل بها اعتباراً من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

صدرت في الجريدة الرسمية العدد (٤٢١٩) تاريخ ١٦ / تموز / ١٩٩٧ .